

التأثير السياسي للأديان بين تدوين السياسة و تسييس الدين

د. علاء جبر محمد

مدخل:

كي لا يكون تنظيرنا لمفهوم العلمنة والسياسة والتدين السياسي طويلاً ومكرراً لما قيل، فضّلنا الحديث سريعاً في هذا المدخل عن واقع السياسة في الحركة الدينية غير الإسلامية ﴿اليهودية والمسيحية﴾؛ فلقد أقصيت التعاليم السياسية عن تلك الأديان، وإن كان هناك ما يظهر بين مدّة وأخرى من تأثير هذه الأديان في العمل السياسي والسياسات الدولية؛ فإنّ مردّه يرجع إلى استغلال نفوذ هذه الأديان المعنوي في تمرير مخططاتها ومشاريعها السياسية.

فاليهودية ابتعدت كثيراً عن المشروع السياسي، إلا الصهاينة الذين حاولوا استثمار الأثر الديني في الطرح السياسي، أما المسيحية فقد سلّمت أمرها للعلمانية. وإنّ هذا الإبتعاد الديني عن السياسة لم يتأت من تعاليم الدين المذكورين، وليس هو نابعاً من طبيعتهما، وإنّما نشأ كنتيجة لعوامل تأريخية من جرّاء مجابهة بعض العوامل المختلفة التي تعارضت مع العمل السياسي.

إذ إنّ التماهي بين الديني والسياسي ليس فعلاً حديثاً بقدر ما هو ضارب في عروق التأريخ الفكري للشعوب غير الإسلامية، المكتظ بمجملات تسييس الدين وتدين السياسة، وهو أمر ابتعدت عنه الأطروحات الإسلامية قديماً وحديثاً، وإن حاولت كثير من السلطات المستترّة بغطاء الإسلام أن تذوّب هذه القضية، وتجعلها سهلة الدخول في قالب العلماني بصورتها الإسلامية المعلنة، كما حدث في العهد الأموي على سبيل المثال لا الحصر، ومن هنا رأينا عناية النصّ القرآنيّ وسعيه إلى توثيق النصّ السياسيّ في مسيرة الأنبياء عن طريق السرد لقصصهم.

القرآن الكريم وظاهرة التوثيق لحركة الأنبياء السياسيّة:

ينظر الدين الإسلامي إلى فصل الدين عن السياسة بوصفه جزءاً من الإنحراف الخطير الذي يتنافى وطبيعة الأديان، ويرى أن ابتعاد الأديان عن السياسة إن هو إلا انعكاسٌ لهزيمة المتدينين أمام الذي يشنُّ حرباً على حاكمية الأديان، وقد أشار القرآن الكريم صراحةً إلى هذه المجابهة التاريخية المستمرة، بقوله: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران/١٤٦.

فالدين الإسلامي ينظر إلى هذا الأمر من زاوية مختلفة عن الديانات السابقة ﴿اليهودية والمسيحية﴾؛ فهو يرى أن الضعف في هذا المجال غير جائز، ثم إنه يدين الصلح المصحوب بالذلة من موقع الضعف ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ محمد/٣٥.

وهو أمرٌ كرّسته سيرة الأنبياء لنا؛ إذ إن أبرز فعاليتهم وأنشطتهم قد تركزت في الجانب السياسي، إذ كانوا يتحدثون دائماً من موقع القوة، وهذا ما نلمسه في صورة الأنبياء في القرآن الكريم.

وإذا ما ذهبنا إلى الرأي الذي يرى أن المفهوم الحزبي السياسي يتطلب وجود الأفراد الذين يؤمنون بأهدافه ومبادئه؛ فإن الأديان الإلهية هي أول مؤسس للأحزاب بالمعنى الإيجابي القرآني لهذه المصطلح، وإن الأسباب والحواريين وجميع الأتباع الأماناء والمؤمنين بمدسة الأنبياء كانوا يشكلون لبنات الأحزاب السياسية الإلهية.

ولو أن القرآن لم ينوّه بهذه الحقبة السياسية من ذلك التاريخ، ولم يعرض لهؤلاء الثوار الذين صنعوا التاريخ، والذين كان لهم بالغ الأثر على الصعيدين: السياسي والديني، فالأمر الذي لا شك فيه أن التاريخ السياسي العالمي ذا النظرة الأحادية كان سيعمد إلى طمس أسماء أولئك الأنبياء العظام وآثارهم؛ فلقد تعامل الأنبياء كافة مع هذه الحكومات، بجميع أشكالها وألوانها،

بطريقة واحدة، فأدانوها جملةً وتفصيلاً، ولم يقروا بشرعيتها، وقد تأثرت نهضات الأنبياء وحركاتهم ومدارسهم ومذاهبهم بالشروط السياسية والاجتماعية التي كانت تسود مجتمع كل منهم.

ويذهب القرآن إلى أن وظيفة موسى ﷺ في أوائل دعوته أن يتجه صوب فرعون، وي طرح قضية الحكومة: ﴿إِذْ هَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَٰهٌ إِلَّا أَن تَزْكَىٰ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ ﴿النازعات/١٧-١٩﴾، ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقَوْلَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ ﴿طه/٤٣-٤٤﴾ ثم يزف للمؤمنين في الختام البشارة بوراثة الحكومة: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿الأعراف/١٢٨﴾. وكذلك بشر داود قومه بأن الحكومة للصالحاء، وهكذا طرح الأنبياء من قبل حكومة العدل وسيادة القانون الإلهي: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ﴿الأنبياء/١٠٥﴾.

إذا يتضح لنا أن إرادة النص القرآني كانت تستهدف بيان رصد هذه الحركة النبوية عبر التاريخ الطويل، لتدفع بعجلتها صوب السيادة والحاكمية: ﴿ونريد أن نمنَّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين. ونمكن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون﴾ ﴿القصص/٦٥﴾.

والقرآن يحاول إزاحة الغطاء عن كثير من الصور المشوهة للأنبياء الربانيين في مفهوم العلمانيين الذين صوروها على أنها عملية تضمن للدين بقاءه، وللسياسة انفصالها التام عن رجل الدين؛ فنسبوا إلى عيسى ﷺ، الرهبانية: ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾ ﴿الحديد/٢٧﴾. والإنطواء عن المسؤوليات الاجتماعية، والحياد وعدم الإكتراث والمبالاة التي تنسب إليه بالنسبة للتيار الحاكم آنذاك وترك قيصر لنفسه، وهو أمر سجّلته الأناجيل نفسها؛ وذلك حين نصّت على أن الله

بعث الرسل ليكونوا قادة هذه الأمم من كل النواحي، ومن بينها الناحية السياسية.

ومن هنا يتضح لنا أن حركات التحرر النبوية التي وصفها لنا النص القرآني؛ هي من أبرز الأوجه للحركة السياسية الدينية؛ وهي ثورة المستضعفين على الظلم.

تدوين السياسة وتسييس الدين في الفكر الإسلامي / هدف أم وسيلة؟

ينظر الكتاب الإسلاميون إلى الإسلام على أنه بنية فوقية في الأطروحات المتنوعة، ثقافية كانت أم اقتصادية أم سياسية أم غيرها، والمراد في هذا المفهوم الفوقي هو أن الإسلام ينهض بفكرة توحيدية تسيطر على مفاصل الحياة جميعها، ومن هنا يمكننا طرح سؤالنا حول السياسة من حيث وجهة نظر الإسلام، هل هي هدف أم وسيلة؟

يعتقد أكثر الإسلاميين أن القوة السياسية إنما هي وسيلة فقط لإقامة الحق، وبسط العدالة وتنفيذها، فهي مهمة لهذا الغرض؛ لأنها تصب في خدمة الأمة، وإلا فإن السعي إليها وطلبها مناهض للقيم والمثل؛ وأنه لا بد من الاستعانة بها لتقوية حاكمية الدين ورسوخها، وورد في أحاديث النبي محمد ﷺ صلى الله عليه وآله ما يؤيد القوة من دون الضعف؛ فهو القائل: ﴿إن الله لا يحب المؤمن الضعيف، قيل: من هو المؤمن الضعيف؟ قال: الذي لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر﴾.

ومن هذا المفهوم يتضح لنا أن السياسة تمثل مركزاً أساسياً في البناء الإسلامي للدولة وعن العمل السياسي المبني على استقراء الحق من دون الباطل، وهو أمر انطلق منه المنظور النبوي على مدى التأريخ النبوي منذ الرسالات الأولى التي أرسلها الله للإنسان.

ويزخر الفكر الإسلاميُّ بكثيرٍ من النماذج التي تحاول الانتصار لمسارها بغمط حق الآخر، مرةً بشكلها السلطويّ المسيطر على معالم السلطة في البلاد، وأخرى بشكلها المعارض لهذه السلطة، إذ جعل كلُّ واحدٍ من الإتجاهين ينظر إلى صحّة ما يذهب إليه، الأمر الذي كان تأثيره الكبير في نشوء مذاهب وعقائد واتجاهات فكريةٍ وفلسفيةٍ كان الدافع السياسيُّ سبباً مهماً في نشوئها وتكوّنها. وهو ما تناولته بالبحث والدراسة مؤلّفاتٌ حديثةٌ متعددةٌ حاولت الغوص في تأثير البعد السياسيِّ في نشوء وتكوّن هذه المذاهب والإتجاهات في التأريخ الإسلاميِّ، كـبعض نتاجات الجابريِّ، وفهمي جدعان، وهشام جعيط وسواهم. أما الحديث عن المفهوم الدينيِّ السياسيِّ، أو المفهوم السياسيِّ للدين؛ فقد بات اليوم أكثر رواجاً من أن يقتصر على عناية الدوائر البحثية والثقافية، بسبب تزايد أهمية هذا المبحث، لارتباطه المباشر بالفعل السياسيِّ المتصلق بحياة الناس، ودخوله ميدان التأثير المتزايد في دوائر السياسة الدولية بعد التطوّرات السياسيةَّة الأخيرة في العالم؛ تلك التطوّرات التي جعلت من الإرهاب مصطلحاً مرتبطاً في كثيرٍ من الأحيان بالحديث عن الإسلام السياسيِّ، ممّا نشط مساعي البحث في هذا الموضوع؛ سواءً في العالم العربيِّ، أم في المراكز الإستشرافية الغربية.

وفي الوقت الحالي في العراق على وجه الخصوص أخذت هذه الظاهرة التآريخية بالظهور بتزايد كبير؛ إذ أخذت الكثير من الحركات السياسية التي ربّما أسهمت البواعث الدينية في تكوينها، ولكنها تسيّست بعد دخول المعتزك السياسيِّ، وأصبح الدين مجرد غطاءٍ مجردٍ يستعمل لحشد الجماهير، وردع الخصوم، وكسب الرأي العام، ووسيلةً للعب على العاطفة الدينية الفطرية للجماهير، وكسب تأييدها عن طريق النزعة الشعراوية المفضلة لهذه الحركات. إذ إنّ الدافع لبعض هذه الأحزاب هو محاولة الحصول على الحضور الشخصيِّ في

الساحة السياسية، والمكاسب الذاتية هي الدوافع الطاغية على بعض الخطوط السياسية الإسلامية في العراق اليوم.

إذ تعد أطروحات الدولة الإسلامية المعاصرة التي دعت لها التنظيمات والأحزاب الإسلامية من أبرز ما يشكل معالم التفكير عند الإسلاميين في العصر الحديث، حيث كثرت الجدالات والحوارات في هذا الأمر؛ فدخل في دائرة الرفض والقبول في كتابات المثقفين الذين تصادمت آراؤهم بين القبول والرفض لفكرة الدولة الدينية.

إذ من الصعب أن تجد خطاباً حديثاً في الفكر العربي المعاصر يخلو من جدل فكري حول ما يمكن أن يمثله الإسلام في بناء الدولة وتفرعاتها، فإذا كان الحديث عن شكل النظام السياسي، ومضمون القانون الدستوري؛ فإننا لا بد أن نجد حضوراً للإسلام في محاور النقاش، ولا بد أن يكون لهذا النقاش موقف من الإسلام؛ سواء أكان هذا الموقف رفضاً أم قبولاً، ولا يمكن قبول موضوعية بحث أو حوار معين ما لم يحدد موقفه إزاء الإسلام ونظرياته في الحكم والإدارة، على اعتبار أن المجتمع العربي يضم بين دفتيه أغلبيةً شعبيةً لا تزال تنظر إلى الإسلام باعتباره مشروع خلاص، ونظاماً متكاملًا، وأنه وحده الكفيل بإخراج المجتمع من أزمته الراهنة، على الرغم من وجود الرأي المضاد لذلك.

وهكذا يرتبط مفهوم الإسلام والدولة ارتباطاً وثيقاً، الأمر الذي جعل كثيراً من محاور الخلاف بين المفاهيم الإسلامية، ومفاهيم الخطاب العربي المعاصر المخالف لها لم تزل موضوع نقاش وجدال، بل إن الصحوة الإسلامية الحديثة كانت محركاً مهماً لكثير من الموضوعات التي بات المجتمع العربي يتطبع بها، وإن كان على خلاف مع المفاهيم الإسلامية.

وهنا نصل إلى السؤال الذي نريد الوصول إليه؛ فنقول: إلى أي حد يغدو الإسلام السياسي حراكاً سياسياً مشروعاً، وهل الدين أو السياسة باتت

الروح الدافعة لعمل هذه الحركات، أو إن المصالح المغطاة بغطاء الدين هي المحرك للعمل السياسي في عراقنا اليوم، وإن كانت هذه الحركات ذات طابع علماني؟.

خاتمة:

إن سجن التأثير الديني بالإجتهد الفقهي وإبعاده عن الإجتهد السياسي عن طريق إبراز مفهوميين غريبين عن روح الإسلام ونهجه، وهما الديمقراطية بمفهومها الغربي، ومصطلح الأحكام السلطانية، ليس من شأنه إلا أن يبعد الأمة عن الحل الصحيح للإتجاه السياسي؛ ذلك أن النظام الديمقراطي، وما استتبتته الغرب من تراث اليونان، وهو ما يتحدث به الحداثيون المسلمون، وبعض منظري الصحوة الإسلامية المعاصرة، لا يستطيع استيعاب الشأن العام للأمة المسلمة عقيدةً وشرعيةً ونظام حياة، نظراً لمحدودية مضمونه، واقتصاره على الشأن الديني الماديّ الصرف، واستبعاده أمر الدين عن نظام الدولة والمجتمع؛ ولئن كان لا يتعارض مع ديانة الغرب المسيحية التي انكفأت في كنيستها وغيباتها، فإن من المتعذر انسجامه مع الإسلام الذي نظم دقيق أمور الحياة المادية والروحية.

أما مصطلح ﴿الأحكام السلطانية﴾ الذي ابتدعه بعض فقهاء المسلمين وفلاسفتهم، لإضفاء الشرعية على نظم فردية قامت بعد سقوط نظام الخلافة، وتبرير تصرفات حكامها، فإنه كذلك قاصر عن استيعاب مستجدات العصر في جميع مجالات النشاط الإنساني.

وبقي لنا أن نقول: إذا كان الإسلام قد عني بتنظيم دقيق لشؤون الفرد في جميع مجالات العبادة والمال والإقتصاد والعلاقات الإجتماعية، فمن غير المنطقي أن يكون قد أهمل أخطر آلية لبناء الأمة، وسعادة الفرد، وتركها للفقوية

والإرتجال، أو للإقتباس من أمم لا تدين بدينه، ولا تتجه صوب قبلته، والسيره
على هذا الظنّ تشير إلى تقصير المسلمين.
لكلّ هذا وذاك أصبح لزاماً وحتماً أن يتدارك الأمر مفكرو الصحوة
المعاصرة، وأن يبذلوا الجهود الكافية لبلورة نظام تدييري للأمة المسلمة، منبثق
انبثاقاً طبيعياً أصيلاً من الإسلام.

